ضمن اقتراح قدمه خمسة نواب وشارك في إعداده ومراجعته نخبة من الخبراء الدوليين والمستشارين الماليين

قانون جديد بشأن الصكوك الإسلامية لتنظيم التعاملات المالية وحماية مصالح العملاء

الشاهين : حجم سوق التمويل الإسلامي آخذ في النمو المستمر وبلغ 2.7 تريليون دولار عالميا في إحصائيات عام 2020

الصكوك الحكومية وسيلة قليلة المخاطر لتوفير السيولة اللازمة لتمويل بناء المشاريع الرأسمالية والاقتصادية المختلفة

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه والنواب د.عبدالعزيز الصقعبي، د. حمد المطر، خالد العتيبي، ومبارك الحجرف، اقتراحا بقانون لاستصدار قانون الصكوك الإسلامية.

وأوضح الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن الاقتراح يواكب أهمية وتأثير الاقتصاد الإسلامي على الاقتصاد العالمي المتزايد يوماً بعد يوم، ويعكس مدى الحاجة إلى تبني ممارساته القائمة على استدامة النمو.

وبين أن أهميته ارتبطت خلال الفترة الأخيرة بالأزمات المستجدة والظروف الراهنة التي يمر بها العالم، إثر التفشي العالمي لفيروس كورونا، وما ترتب عليه من إجراءات احترازية وإغلاق كلي وجزئي لبعض الأنشطة الاقتصادية في معظم دول العالم.

وأشار إلى أن حجم سوق التمويل الإسلامي آخذ في النمو المستمر، حيث بلغ نحو 2.7 تريليون دولار عالمياً في إحصائيات عام 2020، كما أنه من المتوقع أن يصل حجم اقتصاد الدول الإسلامية بحلول عام 2023 إلى نحو 3.007 تريليونات دولار وذلك وفقا لما لتقرير حالة الاقتصاد الإسلامي 2018 – 2019، الذي تم إعداده من قبل شركة «تومسون رويترز» بالتعاون مع DinarStandard.

وأكد أن الاقتصاد الإسلامي وفقاً للتقرير مستمر في نموه الثابت وأن هناك فرصة كبيرة للنمو والنضج في الاقتصاد الإسلامي، ويُقدّر التقرير أن قطاع التمويل الإسلامي يمتلك نحو 2.4 تريليون دولار في إجمالي الأصول.

وقال الشاهين إن نخبة من الخبراء الدوليين والمستشارين الماليين شاركوا في إعداد ومراجعة القانون المقدم، مضيفاً أن هيكل مشروع القانون المقترح تضمن (28) مادة، تم توزيعها على فصول عدة .

وأوضح أن الفصل الأول يشير إلى «التعريفات والمصطلحات الواردة في القانون»، وتضمن الفصل الثاني «آلية إصدار الصكوك الجهات التي لها حق الإصدار وشروط إصدار الصكوك وشروط المشروع الذي تصدر الصكوك لتمويله ضوابط تملك الأجانب ومهام وحدة الصكوك بوزارة المالية والشركة ذات الغرض الخاص».

أسامة الشاهين

عبدالعزيز الصقعبي

حمد المطر

وبين أن الفصل الثالث اشتمل على «الصيغ والعقود الشرعية لإصدار الصكوك»، بينما مواد الفصل الرابع شملت «الاكتتاب في الصكوك ونشرة الاكتتاب في الصكوك، وضامن تغطية الاكتتاب وأمين الحفظ، وضوابط استخدام حصيلة الاكتتاب، سجل مالكي الصكوك».

وأشار إلى أن الفصل الخامس تضمن «تداول وقيد واسترداد الصكوك، والفصل السادس تناول «المواد الخاصة بحماية جماعة مالكي الصكوك ووكيل مالكي الصكوك واحتياطي مواجهة المخاطر».

وبين أن الفصل السابع أوضح ماهية الهيئة الشرعية وعضوية واختصاصات الهيئة الشرعية المركزية، والهيئات الشرعية لإصدارات القطاع الخاص، التدقيق الشرعي.

وأوضح أن الفصل الثامن عنى بالأحكام الختامية والتي تضمنت المواد الخاصة «الإعفاء من الضرائب والرسوم، تسوية المنازعات، عقوبات مخافة أحكام القانون، أحكام فيما لم يرد به نص بالقانون، والعمل على إعداد اللائحة التنفيذية».

وأشار الشاهين إلى أن المذكرة الإيضاحية جاءت لتبين الهدف السامي من وراء استصدار قانون للصكوك، حيث استشهدت بقول الله تعالى في محكم التنزيل «فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيراً × وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ» سورة النساء،161–160.

وأوضح أنه لذلك ارتؤي استصدار قانون الصكوك لضرورة تنظيم التعاملات المالية والبنكية والمصرفية وغيرها ووضع الضوابط والأسس لحماية مصالح العملاء وفقاً لما أمر به ديننا الإسلامي الحنيف في باب المعاملات المالية ولتجنب الوقوع فيما نهى الله عنه في معاملات مالية وربوية محرمة.

وقال الشاهين إنه لمن الجدير بالذكر أن الاقتراح بقانون قد قام على أساس المشروع الذي أعده مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والذي سبق له تنظيم ورشتي عمل موسعتين حول موضوع إصدار وتداول الصكوك الحكومية والخاصة في دولة الكويت في شهري ديسمبر 2017 ويناير 2018.

وأكد أن للبنك المركزي بالتعاون مع هيئة أسواق المال جهودا مشكورة في وضع إطار الصكوك الإسلامية وباقي مكونات الاقتصاد الإسلامي، معتبراً أنها بدائل اقتصادية أصيلة وناجحة يجب على الحكومة تبنيها والالتزام بها، عوضاً عن اقتراض الحكومة من البنوك الربوية داخل وخارج دولة الكويت.

ورأى أن الصكوك الحكومية تعد وسيلة قليلة المخاطر لتوفير السيولة اللازمة لتمويل بناء المشاريع الرأسمالية والاقتصادية المختلفة في الدول.

خالد العتيبي

مبارك الحجرف

دعا إلى استعجال تقرير «التشريعية» بشأن الحقوق المدنية لغير محددي الجنسية

الخليفة : أهيب بالمجلس والحكومة معاً أن يتعاونا يداً بيد لإقرار حقوق إخواننا وأبنائنا وأهلنا «البدون»

مأساة الطفل الذي توفي قبل أيام إثر حادث مروري تجدد الإحساس بوطأة ما وقع على أبناء هذه الفئة طوال ستة عقود

دعا النائب مرزوق الخليفة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، إلى الإسراع في إقرار الاقتراح بقانون بشأن الحقوق المدنية لفئة البدون، مطالبا السلطتين بالتعاون لمعالجة هذه القضية.

وأوضح الخليفة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أنه تبنى القانون المقدم من جمعية المحامين لمعالجة قضية «البدون»، وتقدم به إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في 24 ديسمبر 2020 أي قبل 166 يوما، داعيا رئيس وأعضاء اللجنة التشريعية إلى الإسراع في إقرار القانون وإحالته إلى اللجنة المختصة ليأخذ دوره ضمن التشريعات المهمة.

أضاف : «أهيب بالمجلس والحكومة جميعا أن يتعاونوا يدا بيد لإقرار الحقوق المدنية لإخواننا وأبنائنا وأهلنا البدون».

وأكد الخليفة أن مأساة الطفل الذي توفي قبل أيام إثر حادث مروري نتيجة بحثه عن قوت يومه في هذا الصيف الحارق، تدفع إلى الاستعجال في إقرار الحقوق المدنية لهذه الفئة.

وقال: إن هذا الطفل تحمل المسؤولية في وقت مبكر من عمره، فيما أقرانه يلهون ويلعبون ويدرسون، مؤكدا أن المسؤولية تقع على الحكومة التي ظلمت البدون على مدى أكثر من 6 عقود من الزمن إلى أن بلغت القضية الجيل الرابع من أبناء هذه الفئة.

مرزوق الخليفة

الصيفي يقترح تعيين الكوادر الوطنية المرتبطة بعقود المقاولات النفطية

في الوظائف التي يرى مجلس إدارة مؤسسة البترول استمرار تنفيذها بالتعاقد مع مقاولين ومقاولي الباطن

أعلن النائب الصيفي مبارك الصيفي عن تقدمه باقتراح برغبة بتعيين الكوادر الكويتية العاملة على بند العقود لدى المقاولين في المؤسسة والشركات التابعة لها لمن يرغب منهم فور انتهاء العقد مع المقاولين .

ونص الاقتراح على ما يلي: تعد الثروة النفطية عماد الدولة ومدر نموها من خلال الاهتمام العلمي والفني والإداري بها، ولتحقق طفرة كبيرة لا بد من التطوير وتعظيم سبل المحافظة عليها واستغلالها الاستغلال العلمي الأمثل المحقق للدور الاقتصادي المتنافس الذي تقوم به في الكيان التنموي للثروة النفطية.

وقد تواترت الدراسات التي تؤكد أن من سبل تدعيم هذه الثروة الاستعانة بالكوادر الوطنية عمليا وفنيا وعلميا بهدف تحقيق العناية بالثروة النفطية بالاستكشاف والتنقيب والنقل والتوزيع إضافة إلى صيانة الأجهزة والمعدات في مصانع التكرير وإنتاج المشتقات وغيرها.

وتتجه الشركات التابعة لمؤسسة البترول إلى توقيع عقود في بعض العمليات المشار إليها مع مقاولين وبعض مقاولي الباطن الذين توافق على تنفيذهم أنشطة بالمؤسسة، وقد جرى العمل على تعيين مؤسسة البترول كوادر كويتية ووافدة على عقود المقاولين بوظائف وأعمال مؤقتة تنتهي بانتهاء العقود مع المقاول.

ولما كان المعينون من الكوادر الكويتية يفقدون أعمالهم بانتهاء عقود المقاولين رغم ما يتوافر لديهم من خبرة وكفاءة وإمكانات فنية وعلمية تجعلهم من المؤهلين ذوي الكفاءات في الصناعات النفطية، فإن من اللازم بل من الضروري الإفادة من تعيينهم في الوظائف والأعمال التي بالمؤسسة فور انتهاء عقودهم مع المقاولين، وهذا السبيل الأمثل للإفادة من الكوادر الوطنية وتطويرها لمهام المستقبل لمؤسسة البترول والأعمال المشار إليها.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: قيام مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بإصدار قرار بتعيين الكوادر الكويتية وتشغيلها في المؤسسة والشركات التابعة لها، لمن يرغب منهم، فور انتهاء العقد مع المقاولين العاملين بالمؤسسة في جميع قطاعاتها، وذلك في الوظائف والأعمال التي يرى المجلس استمرار تنفيذها من خلال التعاقد مع مقاولين ومقاولي الباطن.

الصيفي الصيفي

نظراً لآثاره السلبية على الصالح العام ومصلحة المواطنين

الحميدي يدعو لإلغاء قرارات وقف استخدام الطابوق البخاري

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقدمه باقتراح برغبة بإلغاء القرارات كافة بوقف استخدام الطابوق البخاري وإعادة استخدامه و تكليف هيئة الصناعة بتحسين مواصفاته.

ونص الاقتراح على ما يلي: رغم استمرار العمل بالبلاد منذ عقود على استخدام الطابوق البخاري في تنفيذ الأعمال الإنشائية والمشاريع الحكومية والسكن الخاص، والذي أثبت كفاءته وملاءمته أجواء البلاد مع انخفاض أسعار التصنيع والنقل والاستخدام.

ومع ذلك صدر أخيراً قرار من وزارة التجارة بوقف استخدام الطابوق البخاري واستخدام الطابوق الصخري (الصلبوخ) المكلف ماديا كونه مستوردا من الخارج، الأمر الذي أثقل على كاهل المواطنين و بخاصة الشباب ممن تم تخصيص قسائم المطلاع لهم حيث إن الزيادة بالطابوق فقط ستكون بحد أدنى 40% و كذلك الحال بتكليف الجهات الحكومية بالمزيد من التكاليف المالية، من دون قيام الوزارة ببيان الأسباب الفنية التي أدت إلى وقف استخدام الطابوق البخاري رغم رخص أسعاره وسهولة تصنيعه.

وبناء على الآثار السلبية لهذا القرار على الصالح العام وصالح المواطنين الذين أكدوا أهمية الاستمرار في استخدام الطابوق البخاري لتقليل تكاليف البناء وسهولة الحصول عليه ونقله واستخدامه، أتقدم بالاقتراح برغبة التالي : قيام وزارة التجارة بإلغاء القرارات كافة ذات الصلة بوقف استخدام الطابوق البخاري وإعادة استخدامه و تكليف الهيئة العامة للصناعة بتحسين مواصفاته لتحقيق المصلحة العامة للمواطنين.